HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/23/L.12

Distr.: Limited
11 April 2011

Arabic
Original: English

UN-HABITAT

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

**الدورة الثالثة والعشرون**
نيروبي، ١١ – ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

# مشروع محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن دورته الثالثة والعشرين

## أولاً – تنظيم أعمال الدورة (البنود ١–٤ من جدول الأعمال)

### ألف – افتتاح الدورة

١ – افتتح السيد كليفورد إيفيرالد وارمينغتون (جامايكا) رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة في الساعة ١٠/٣٠ صباح الاثنين ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢ – وسبق الافتتاح الرسمي للدورة حفل موسيقي للترحيب بالوفود أداه شباب معظمهم من حي كوروغوشو العشوائي في نيروبي.

٣ – وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ والسيدة إنغا بيورك – كليفي، نائبة المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، باسم الأمين العام السيد بان كي– مون؛ والسيد جون كلوس المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة؛ والسيد مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا. ويرد نص رسالة الأمين العام في المرفق [ ] لهذا التقرير.

٤ – وأعرب السيد شتاينر في بيانه عن امتنانه لحكومة كينيا لدعمها أعمال موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما أعرب عن ثقته في أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سيؤدي دوراً متزايد الأهمية على صعيد التنمية المستدامة في السنوات القادمة. وأشار إلى أن برنامج المستوطنات البشرية هو المؤسسة الحكومية الدولية الوحيدة المعنية بالمستوطنات البشرية بصورة أساسية وهي تعنى بالتالي بالقيم المترابطة للمترل والاقتصاد. وقال إن هناك فرصاً عديدة لتحسين فهم ديناميات المناطق الحضرية؛ ولكن المآسي في المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف البشر عديدة هي الأخرى. وهناك مواطن قصور خطيرة لا تزال قائمة على صعيد إدارة الكوارث والعمالة وسُبل الرزق المستدامة والاقتصاد الأخضر، بل والحق في الحياة كما أقرّه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥ - وموئل الأمم المتحدة يدعم وينفذ ويقود برامج كبرى في المستوطنات الحضرية في العالم، لكن أسرة الأمم المتحدة والعالم يحتاجان إلى تنظيم الجهود بصورة أفضل كي تتمكن من دعم رؤية موئل الأمم المتحدة والوفاء باحتياجات المدن في العالم. وتبين مشاريع كثيرة أن هذا الهدف قابل للتحقيق، من بينها مشروع Ghetto Classics في نيروبي والمشاريع التي اشترك في تنظيمها موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن دور الأمم المتحدة ليس إملاء آرائها، بل تبيان كيف يمكن للمجتمع الدولي توفير الدعم اللازم كي يتمكن العاملون على جبهات المدن من رسم مستقبلهم.

٦ - وكما قال أحد الشركاء الرئيسيين، فإن موئل الأمم المتحدة يتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كثير من القضايا وعلى مختلف المستويات، بما فيها الاقتصاد الأخضر وتغيُّر المناخ، حيث يسعى البرنامجان إلى تعبئة القطاع الخاص ومصادر الدعم الأخرى لمعالجة مشاكل مثل الانبعاثات الحضرية والبنى الأساسية والطاقة والنقل والتنقل البشري. ويحظى استمرار تعزيز الشراكة مع موئل الأمم المتحدة بأولوية عليا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسوف تهدف الاختلافات التكوينية التي ستشاهد في السنوات القليلة القادمة إلى تحقيق النتائج المشتركة بصورة فعالة. وتعهد المدير التنفيذي بأن يعمل موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يداً بيد لتحقيق النتائج. وقال إن برنامج البيئة سيتابع المناقشات في الدورة الجارية باهتمام كبير، وحث الممثلين على استعراض مستقبل المدن من منظور البيئة البشرية والتعامل بجدية مع عملية التحول صوب الاقتصاد الأخضر وسُبل الرزق المستدامة. واختتم كلمته ملاحظاً أنه إذا كانت النظريات تشغل الناس باستمرار فإن الممارسة هي أداة قياس إنجازهم والحكم عليهم.

٧ - وقبل أن يلقي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بيانه، تم عرض شريط فيديو عن أعمال موئل الأمم المتحدة في هايتي في إطار مساهمة المنظمة في تحسين حياة شعب هايتي بعد الزلزال الذي ضرب البلد في عام ٢٠١٠.

٨ - ورحَّب المدير التنفيذي في بيانه بالممثلين في نيروبي. وأقرّ بالحضور والدعم القويين من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومديره التنفيذي، ولاحظ وجود صلات قوية برنامجية وتنسيقية بين البرنامجين إلى جانب الاهتمامات المشتركة بالبيئة الطبيعية والبيئة المشيَّدة، بل ومعظم التحديات التي تواجه البشرية. وأشار إلى أن الدورة الحالية تنعقد في زمن يشهد تحديات حضرية عظيمة وسيكون من الخطر تجاهلها. ويمكن تجميع هذه التحديات في أربع مجموعات: التحديات الديمغرافية، التحديات البيئية، التحديات الاجتماعية والاقتصادية؛ والشكل المتغير للمدن.

٩ - وقال إن التحدي الديمغرافي يتمثل في تلك الحركة التي تؤدي إلى زيادة سكان المدن في العالم النامي: فالهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية تتزايد في داخل البلدان وبينها، لا سيما هجرة الشباب الذين يسعون وراء فرص العمل. أما التحدي البيئي فيمكن أن يشاهد في تزايد الطابع الحضري للتدهور البيئي: إذ أن حجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناشئة عن البشر والتي تعزى إلى الاستهلاك في المناطق الحضرية وخاصة في العالم النامي، يمكن أن ترتفع إلى ٧٠ في المائة إذا استعملنا أساليب القياس التي تقوم على أساس الإنتاج والاستهلاك؛ ويضاف إلى ذلك أن معظم ضحايا الكوارث الطبيعية حتى عام ٢٠١٠ كانوا من سكان الحضر. وتشمل التحديات الاجتماعية والاقتصادية الافتقار إلى فرص العمل الكريم لدى نسبة عالية من سكان الحضر المتزايدين؛ وهي مشكلة تعزى في جانب منها إلى وجود اتجاه يدعو إلى القلق في البلدان النامية وهو الهجرة إلى المناطق الحضرية بدون وجود التصنيع. ولم تبدأ سوى

اقتصادات ناشئة قليلة، مثل اقتصادات البرازيل والصين والهند، في توفير فرص العمل لسكانها المتزايدين في المناطق الحضرية من خلال زيادة التصنيع. وفي كثير من البلدان الأخرى يعيش ٦٠-٦٥ في المائة من السكان في الأحياء الفقيرة في المدن بدون أعمال كريمة. وتواجه البلدان المتقدمة أيضاً تحديات خاصة بها مع تزايد الاختلافات بين الدخل والثروة بين طبقات المجتمع. ويتمثل أحد التحديات الكبرى على صعيد التخطيط في الزحف العمراني والازدحام المتزايد، إذ تترك المدن لتتمدد دون رقابة وتفقد بالتالي قدرتها على تكوين الثروة من خلال اقتصادات الحجم والتجمُّع: فالمدن المترامية التي تحيط بها طرق مكتظة تزيد تكاليف التعاملات وتقلل الكفاءة، بما يؤدي إلى خنق فرص الشباب في العثور على وظائف جديدة وفي تحقيق الازدهار.

١٠ - ورغم هذه التحديات لا تزال هناك بوارق أمل. إذ يمكن أن تشاهد في كثير من المدن دلائل على مواجهة هذه القضايا بأفضل الممارسات التي يمكن تكييفها لتطبيقها في مدن أخرى. وقد أدى التشاؤم الدائم حيال المدن إلى الجمود، وبالتالي فإن كسر هذا الجمود يتطلب اتخاذ نهج إيجابي، مع التأكيد على أن المدن كانت دائماً أماكن للازدهار والثقافة والنشاط الفكري والحرية والتنمية الفردية. وطالب المدير التنفيذي باتخاذ نهج يدعو إلى العودة إلى المبادئ الأساسية ويستند إلى المبادئ الأساسية للتخطيط الحضري. وليس من الضروري أن يكون هذا النهج معقداً: إذ أن التخطيط الحضري الأساسي يبدأ في الشارع ثم يأتي كل شيء بعد ذلك. والزحف الحضري الحالي يمكن عكس اتجاهه من خلال زيادة الكثافة والحفاظ على الكرامة في الوقت نفسه، من أجل استعادة كفاءة الشد والجذب في حياة المدينة. وبعد ذلك يعمّ الازدهار وترتقي نوعية الحياة.

١١ - وتابع قائلاً إن المستقبل لا يزال أمام المدينة. على الرغم من أن الاعتقاد الذي ساد في الماضي بأن الاستثمار في الريف يمكن أن يبقي الناس في الريف فقد تم الاعتراف في نهاية الأمر بأن توفير الخدمات الأساسية في جميع المناطق الريفية ليس فعالاً مقارنة بتكلفته. ومع نهاية مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٦، لم يكن هناك أي بديل آخر عن المدينة. بيد أن المدن في القرن الحادي والعشرين مليئة بالأحياء الفقيرة، مما يستدعي التفكير من جديد في هذه المسألة. ولذلك طلب المدير التنفيذي إلى الممثلين المشاركين في المؤتمر أن ينظروا في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية المستدامة ينتقل بالشعور العام من التشاؤم إلى التفاؤل، وأن يتخيلوا الازدهار والحرية والمساواة، والمدن التي يمكن أن تكون مصدراً للثلاثة جميعاً.

١٢ - ولاحظ السيد كيباكي في كلمته إنه إذا كان التوسع الحضري السريع يشكل تحدياً كبيراً في معظم أنحاء العالم، فإنه من المناسب أن تسترشد مداولات المجلس بموضوع التنمية الحضرية المستدامة من خلال توفير الأراضي والخدمات والبنى الأساسية بصورة منصفة. ففي الوقت الحاضر يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق حضرية، وسوف يتزايد هذا الرقم بحلول عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ٧٠ في المائة، أي ما يشكل زيادة قدرها ٧٠ مليون نسمة كل سنة، وهو ما يعادل سبع مدن عملاقة. وفي الوقت الحاضر ، يعيش ثلث سكان العالم الحضريين - أي أكثر من بليون نسمة - في أحياء عشوائية، حيث يعانون من نقص فرص الحصول على الأرض والخدمات والبنى الأساسية. ويسبب التحضر السريع نمو المستوطنات العشوائية، ويطرح بالتالي مشكلة وتحدياً هائلين.

١٣ - وحثّ السيد كيباكي الممثلين على استعمال الدورة الحالية لتبادل الخبرات القطرية ووضع برامج خلاقة لمعالجة المشاكل. وانتقل إلى الحديث عن تجربة كينيا، فلفت الانتباه إلى مشكلة النقل والتلوث والعمالة والمستوطنات العشوائية، مشيراً إلى أن تنفيذ الدستور الجديد سيعالج هذه القضايا. فهو ينص على الحقوق الأساسية في السكن والمياه والإصحاح والبيئة النظيفة؛ وقد أنشئت لجنة وطنية للأراضي لدعم هذه المبادئ. وسوف تواصل حكومته، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، تنفيذ برنامج النهوض بالأحياء الفقيرة في كينيا لتحسين أحوال الناس الذين يعيشون ويعملون في المستوطنات العشوائية. وأشار إلى أن الحكومة بدأت أيضاً في تطبيق عدد من الحوافز الإسكانية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وإحداث تحسينات لصالح المجموعات المنخفضة الدخل وإنشاء أُطر قانونية تمكينية. ولاحظ أنه لا يمكن لطرف واحد فقط أن يتعامل مع مشكلة التوسع الحضري، وبالتالي فإن الشراكات تعد عنصراً جوهرياً في هذا المجال. واختتم كلمته بإعلان الافتتاح الرسمي للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة.

## باء - الحضور

١٤ - كانت الدول الأعضاء في مجلس الإدارة التالية ممثلة في الدورة: *[تستكمل]*.

١٥ - شاركت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة بصفة مراقب: *[تستكمل]*.

١٦ - كانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة: *[تستكمل]*.

١٧ - كانت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التالية ممثلة في الدورة *[تستكمل]*.

١٨ - وحضر الاجتماع ممثلو مجالس وبرلمانات وطنية وإقليمية وسلطات محلية واتحادات وطنية وإقليمية ودولية للسلطات المحلية، وممثلو منظمات غير حكومية ومنظمات القطاع الخاص.

١٩ - ويمكن الاطلاع في القائمة النهائية للمشاركين على قائمة كاملة بالحاضرين في الدورة، وسوف تتاح هذه القائمة النهائية تحت الرمز [ ].

## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٢٠ - انتخب السيد فينسنت كاريغا (رواندا) رئيساً لمجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين خلال الجلسة العامة الأولى المعقودة يوم الاثنين ١١ نيسان/ابريل ٢٠١١.

٢١- وأُنتخب أعضاء المكتب الآخرون التالية أسماؤهم للدورة:

نواب الرئيس: السيد كونراد بولسن (تشيلي)

السيد ليو غوانغيوان (الصين)

السيد سيرغي تريبيلكوف (الاتحاد الروسي)

المُقررة: السيدة هيلي سيرفي (فنلندا)

## دال - وثائق التفويض

٢٢ - *[تستكمل لاحقاً]*

## هاء – إقرار جدول الأعمال

٢٣ – كان معروضاً على مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى الوثيقة HSP/GC/23/1 والإضافة Add.1. وأقر مجلس الإدارة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين كما ورد في الوثيقة HSP/GC/23/1:

١ – افتتاح الاجتماع.

٢ – انتخاب أعضاء المكتب.

٣ – وثائق تفويض الممثلين.

٤ – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٥ – أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق.

٦ – حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة.

٧ – برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣.

٨ – جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة.

٩ – مسائل أخرى.

١٠ – اعتماد تقرير الدورة.

١١ – اختتام الدورة.

## واو – تنظيم العمل

٢٤ – أنشأ مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى لجنة جامعة للدورة وأحال إليها البنود ٥ و٧ و٨ من جدول الأعمال، على أن يتم النظر بشكل أولي في المسائل المنبثقة عنها وعن بقية بنود جدول الأعمال خلال المناقشة العامة التي ستجري في الجلسات العامة للمجلس.

٢٥ – تم تقسيم العمل الأولي للجلسات العامة إلى جزئين، أولهما جزء رفيع المستوى يُعقد في اليومين الأول والثاني وتتخلله في المقام الأول مداخلات من الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود؛ والجزء الثاني حوار تُجريه الحكومات مع السلطات المحلية وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للجلسة ويُعقد في اليوم الثالث.

٢٦ – وأنشأ مجلس الإدارة أيضاً لجنة للصياغة تتولى النظر في مشاريع القرارات المعروضة على مجلس الإدارة.

٢٧ – وخلال النظر في بنود جدول الأعمال، كان معروضاً على الممثلين قائمة بالوثائق الخاصة بكل بند من بنود جدول الأعمال المشروح للدورة (HSP/GC/23/1/Add.1). وتم إصدار قائمة بتلك الوثائق مُرتبة بحسب رمز الوثيقة في الوثيقة HSP/GC/23/INF/1.

## زاي – بيان السياسات العامة للمدير التنفيذي

٢٨ – رحب المدير التنفيذي بالممثلين وقدم لمحة عامة عن التحديات الحالية التي تواجه الحضر والمستوطنات البشرية. وشَدَّد على أهمية تغيير النهج المتبع في مواجهة تلك التحديات بالتحول عن المسار الحالي والتروي في اختيار طريقة بدلاً من السماح بظهور أي رد فعل عفوي. وأشار إلى وجود نهج للتوسع الحضري تتسم بالبساطة وسهولة التطبيق، وتشمل عدداً وافراً من الأمثلة الجيدة وأفضل الممارسات التي استخدمت في مواجهة التحديات الديموغرافية وأشكال الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وهي أمثلة وممارسات يمكن استنساخها في جميع أنحاء العالم. وتابع قائلاً إنه ينبغي النظر إلى المدن باعتبارها أصولاً وليست ديوناً، وأنها تُتيح الفرص اللازمة للنمو وزيادة الثروة الوطنية. ومن أجل حل المشكلات الحضرية الراهنة، لا بد من التحول إلى نموذج جديد يتواكب بتغير في السلوك لتبني موقف يتسم بالتفاؤل والجرأة الإيجابية.

٢٩ – وتابع المدير التنفيذي قائلاً إن المجتمع الدولي لا يمكنه قبول النسبة المرتفعة الحالية من سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بالدول النامية، ولا معدلات البطالة المرتفعة جداً في صفوفهم. وأشار إلى أن المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة تكتنفها المشاكل، فهي تتحمل مسؤولية الجزء الأعظم من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي، كما أنها مَواطِن لعدم المساواة المتنامية والوظائف المتدنية الأجور والنزاعات. ومن الأهمية بمكان أن تُدرك البلدان المتقدمة أن كوكب الأرض غير قادر على مواصلة تلبية المعدلات الحالية من استهلاك البشر للطاقة، وبخاصةً الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. ولا بد بالتالي من التوصل إلى توافق عالمي جديد في الآراء بشأن مستقبل المراكز الحضرية، وعلى البلدان المتقدمة والنامية أن تعمل معاً لإعادة النظر في مستقبل المدن.

٣٠ – واستطرد داعياً إلى العودة إلى الأساسيات، وذلك بإعادة النظر في مبادئ التوسع الحضري والتعلم من التجارب الماضية. فالعودة إلى الأساسيات تُمثل منهجية سليمة واختياراً تقنياً صائباً، كما تُوفر مساراً سياسياً مُلائماً يكفل نشوء مدن أكثر ديمقراطية وتشاركية، قادرة على تبني التنمية وتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية. غير أن تحويل المدن سيكون أمراً معقداً وقد يباعد بين الناس وقادتهم. ومن ثم كان من الأهمية البالغة أن يفهم عامة الشعب عمل رجال السياسة فيما يتعلق بالتنمية الحضرية.

٣١ – وتابع قائلاً إن رؤيته لنهج جديد للتوسع الحضري تشمل ثلاث استراتيجيات، تستوجب أولاها إحياء التخطيط الحضري الذي بَطُل العمل به لعدة عقود بعد ما تم رفضه بسبب تعقيده وتكلفته الباهظة والصعوبة البالغة في تحقيقه. ويجب أن ينطلق التخطيط الحضري من أسهل خطوة، ألا وهي تخطيط الشوارع، فالشوارع تُمثل فضاءاً عاماً يشارك المجتمع المحلي من خلاله في إدارة الصالح العام. ويحقق شق الشوارع زيادة فورية في قيمة الأرض، كما أن تنمية البنية التحتية المرافقة له تحقق زيادة إضافية في قيمة الأراضي في إطار عملية متجددة من توليد القيمة توفر الموارد اللازمة لتمويل التوسع في المناطق الحضرية. وتتمثل الإستراتيجية الثانية في إنشاء مؤسسات حضرية تستند إلى تشريعات بشأن المسائل الحضرية الحاسمة. ولا يُمكن أن تتطور المدن لتصبح مناطق حضرية مولدة للازدهار إلا إذا توافر الحد الأدنى من المؤسسات الأساسية التي يستطيع الناس فهمها والتقيد بأنظمتها. أما الإستراتيجية الثالثة فتتمثل في تحديد

أولويات خلق فرص العمل من قبل أصحاب المصلحة، بما فيهم عُمد المدن والمُحافظين وغيرهم من صنّاع القرار. وما مستويات البطالة الحالية إلا دليل على فشل التنمية والإدارة الحضرية.

٣٢ - وانتقل المدير التنفيذي إلى الحديث عن عمل موئل الأمم المتحدة، فقال إن المنظمة ستُركز على التخطيط والتشريعات الحضرية الأساسية، وعلى تمويل البلديات، والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، وأن ولاية الموئل تتمثل في التركيز على ما يقوم بع من عمل من خلال الخطة الإستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل القائمة على النتائج. ويخضع الهيكل الإداري والتنظيمي للموئل للاستعراض حالياً بالنظر إلى محدودية موارده التي تُؤثر على عمله. وأشار إلى أن نحو ٦٥ في المائة من ميزانية الموئل مخصصة حالياً لمشاريع ميدانية على المستوى الوطني، وأن مخصصات الميزانية لتلك المشاريع تتزايد على نحو يسمح بالشروع في المزيد منها. أما النسبة المتبقية من الميزانية فتخصص للسياسات والعمل المعياري اللذين يفتقران إلى الموارد اللازمة. ففيما يتعلق بالجانب المعياري، تُتخذ خطوات ترمي إلى زيادة المرونة والقدرة على التكيف مع المتطلبات الجديدة للعملية الحضرية في العالم؛ ويتمثل التحدي القائم في إجراء التغيير في سياق تناقص الموارد. وفي ضوء تناقص موارد التمويل في منظومة الأمم المتحدة، فإن من الضروري توخي الموضوعية والكفاءة بما يكفل استخدام الموارد المتاحة على النحو الأمثل لتوفير السلع والخدمات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري حالياً استعراض القواعد والمعايير بغرض الحد من البيروقراطية وحالات التأخير. وأعرب المدير التنفيذي عن ثقته الكاملة في موظفي موئل الأمم المتحدة مُشيراً إلى أن خفض الوظائف بنسبة ١٠ في المائة على مدار الشهور الخمسة الماضية قد أسهم بشكل كبير في إعادة التوازن للميزانية. بيد أن من الضروري توليد فكر جديد ونُهج مبتكرة لمواجهة التحديات. وتحقيقاً لهذا الهدف، تم إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة، يُعنى أحدها بالتخطيط الحضري الجديد، والثاني بالتشريعات الحضرية، والثالث بالتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل.

٣٣ - ولفت المدير التنفيذي الانتباه إلى عدد من القضايا والقرارات التي سينظر فيها مجلس الإدارة، منها ما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، واستعراض هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة، والموضوع الخاص للدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، وبرنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والعمليات التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد، قبل الانتقال إلى الاستراتيجيات والأُطر العالمية والوطنية للعمل المستقبلي المتعلق بالنهوض بالأحياء الفقيرة. وأشار إلى أن الدروس المستفادة من تجارب السنوات العشرين الماضية بَيَّنت بوضوح أن إشراك المجموعات السكانية المعنية بصورة تشاركية يشكل عاملاً حاسماً، مثله في ذلك مثل إدخال خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية وشقّ الشوارع. وقال إن هناك وسائل أثبتت فعاليتها في تحسين الأحياء الفقيرة، إلا أنها تتطلب مشاركة تعاونية من المجموعات السكانية المعنية، وتطوير البنى الأساسية الحضرية على مراحل. وتابع قائلاً إن من الضروري تحديد احتياجات سكان الأحياء الفقيرة عبر الاستماع إليهم، ومن ثم وضع السياسات اللازمة لدعمهم. وفي الختام، أكدَّ المدير التنفيذي على ضرورة التخطيط لمستقبل المدن بما يكفل تحقيق الثروة والمساواة والحرية للجميع.

**حاء - عمل اللجنة الجامعة**

٣٤- *[تستكمل لاحقاً]*

**طاء – عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات**

٣٥ - *[تستكمل لاحقاً]*

**ثانياً – الجزء الرفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة (البنود ٥–٧ من جدول ألأعمال)**

٣٦- *[تستكمل لاحقاً]*

**ثالثاً – جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال)**

٣٧ - *[تستكمل لاحقاً]*

**رابعاً – مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)**

٣٨ - *[تستكمل لاحقاً]*

**خامساً– اعتماد تقرير الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)**

٣٩ - *[تستكمل لاحقاً]*

**سادساً–اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)**

٤٠ - *[تستكمل لاحقاً]*

**المرفق [ ]**

**رسالة من الأمين العام**

يسرني أن أرسل تحياتي إلى مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، وأن أشكركم على التزامكم بمسعانا المشترك المتمثل في بناء مدن للعيش والعمل تكون بمثابة أماكن جميلة وخضراء ومستدامة وإنسانية. وإذ يصبح عالمنا متحضراً أكثر وأكثر، فإن تصور مدن المستقبل هو تصور لمستقبل البشرية نفسه.

إن الحقبة الحضرية التي نحن بصدد الدخول فيها تزخر بالكثير من العوامل المجهولة، أبرزها الأخطار المتنامية المرتبطة بتغير المناخ. وعلاوةً على ذلك فإن ما نعرفه عنها بالفعل هو ببساطة أمر مروع. ومنذ صياغة الأهداف الإنمائية للألفية قبل ما يزيد عن عقد من الزمان، ازداد عدد سكان العالم بمقدار ٥٥ مليوناً من سكان الأحياء الفقيرة الجدد. ومن المتوقع أن تحدث معظم الزيادة في عدد سكان العالم في المناطق الحضرية من العالم النامي. ويمكننا أن نتوقع أن يكون هناك طلب هائل في كل مكان على المزيد من الأراضي والمساكن والخدمات والهياكل الأساسية.

نحن نملك العلوم والتكنولوجيا اللازمة لبناء مدن أذكى ولمجابهة تحديات التوسع الحضري. ونحن نعرف ما هي السياسات التي ستعزز الإدارة الحضرية الرشيدة، وتحسّن طريقة معالجة المدن للقضايا الأساسية مثل الإسكان واستخدام الأراضي والحصول العادل على الأراضي وحقوق الميراث والمأوى وكفاءة المرافق الصحية والطاقة.

ويتمثل التحدي الجماعي الذي نواجهه في تنشيط التنمية الحضرية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد أخضر. وتوفر مداولاتكم بدورها فرصة هامة تكفل إدراج جدول أعمال التنمية الحضرية كاملاً في صلب أعمال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة – ريو+٢٠ الذي سيعقد العام القادم.

لقد كان للمدن دور مركزي في دفع عجلة التقدم البشري على مرّ القرون. فلنعمل معاً لكفالة أن يتمتع جميع قاطني المدن بما يحتاجون إليه من رخاء لكي يستمروا في تقديم تلك الإسهامات الفريدة والثمينة. وتفضلوا بقبول خالص تمنياتي بالنجاح لدورتكم هذه.

---